

## الجزائر تستأهل أفضل...



حكومة تكنوقراط أم مناورة جديدة من السلطة

فيما تمارس المتاجرة بهذا الحق. لن يقود مثل هذا السلوك الجزائر إلى أي مكان، خصوصا أن لغة الأرقام هي التي تتكلم. قاطع الجزائريون الانتخابات الأخيرة بنسبة 77 في المئة. مثل هذه المقاطعة تعني شيئا واحدا. هذا الشيء هو الحاجة إلى نظام جديد متصلح مع الجزائريين أولا. هؤلاء انتفضوا على بوتفليقة ليحصلوا على عبدالمجيد تبون. الجزائر تستأهل أفضل من ذلك... ولو بقليل.

تكون خلافة بومدين للضابط الشاذلي بن جديد الذي كان يمتلك أقدمية على زملائه من حملة رتبة عقيد، علما أنه لم يكن يمتلك أي مؤهلات سياسية. كلما تغيرت الأمور في الجزائر، تبين أنها لم تتغير وأن كل شيء باق على حاله. لن تحل حكومة تكنوقراط أي مشكلة داخلية في الجزائر. سيبقى البلد، الذي يمتلك ثروات كبيرة يرفض تطويرها واستثمارها، أسير أسعار النفط والغاز. سيبقى عمليا أسير المؤسسة العسكرية التي ترفض التخلي عن السلطة وتكفي بوضع المدنيين، من نوع عبدالمجيد تبون، في الواجهة.

أما على الصعيد الخارجي، سيبقى المؤسسة العسكرية أسيرة وهم القوة الإقليمية والشعارات الطنانة التي تنادي بحق تقرير المصير للشعوب،

عن طريق افتعال قضية الصحراء التي لم تعد تنطلي على أحد. استطاع العسكر الجزائري التدخل في الوقت المناسب لمنع رجل مقعد مثل عبدالعزيز بوتفليقة من الحصول على ولاية رئاسية خامسة في العام 2019. تدخل رئيس الأركان أحمد قايد صالح وأجبر بوتفليقة على الاستقالة. أكثر من ذلك، احتجز كبار المحيطين به الذين كانوا يمارسون صلاحيات رئيس الجمهورية، في مقدمهم سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس الجزائري السابق. هؤلاء العسكر، كانوا لجأوا في العام 1998 إلى التهيئة لانتخاب عبدالعزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية في نيسان - أبريل 1999، لجأوا إليه بعدما خذله قبل عشرين عاما بعد وفاة هواري بومدين والقائد العام للجزائر، لم يجدوا عيبا وقتذاك في أن

ما يجري حاليا في الجزائر، عبر تشكيل حكومة اختصاصيين، أو حكومة تكنوقراط، مناورة أخرى. يستهدف النظام من هذه المناورة إثبات أنه لم يفلس بعد لا داخليا ولا إقليميا. هذا نظام مفلس لا يمتلك جرة إعلان إفلاسه. يستعيب عن ذلك بتأجيل إعلان الإفلاس. ليس معروفا إلى متى يستمر في ذلك، لكن الأكيد أن اللجوء إلى بن عبد الرحمن لتشكيل حكومة من غير السياسيين لن يقدم ولن يؤخر. ما تبذو الجزائر في حاجة إليه، أقرب إلى معجزة أكثر من أي شيء آخر. تحتاج إلى معجزة للتخلص من عقدة المغرب أولا وتحتاج إلى معجزة للاعتراف بأن على النظام الاهتمام بالجزائريين قبل صرف الأموال على معارك وهمية خارج حدوده، معارك من نوع شن حرب استنزاف على المغرب

القائم من جهة أخرى. الحقيقة أن الحاجة إلى أكثر من مصالحة. الحاجة إلى تغيير في العمق يتناول كل المفاهيم القائمة.

استطاعت المؤسسة العسكرية في الفترة الماضية للمة أوضاعها. بقدرة قادر أعادت، أخيرا، الاعتبار إلى وزير الدفاع السابق خالد نزار وإلى الجنرال محمد مدين (توفيق) الذي كان الرجل القوي في البلاد طوال سنوات نظرا إلى أنه كان مسؤولا عن المخابرات العسكرية من جهة وكان يمتلك ملفات عن كل الشخصيات البارزة في البلد.

سيشكل أيمن بن عبد الرحمن قريبا حكومته. ستكون الحكومة حكومة اختصاصيين بما يوحي بأن رئيس الجمهورية مستعد للسير في نهج جديد أبعد ما يكون عن المحسوبيات وعن الفساد. المؤسف أن ذلك لن يعني الكثير، لا لشيء سوى لأن النظام لا يزال في العمق هو هو.

بكلام أوضح، لا تعني حكومة الاختصاصيين أي تحول جذري يشير إلى أن النظام قادر على القيام بمراجعة شاملة تؤدي إلى مواجهة جريئة للأسباب الحقيقية للأزمة الجزائرية التي هي أزمة نظام غير قابل لإعادة التأهيل.

هذا كل ما في الأمر. لو كان النظام قادرا على إعادة تأهيل نفسه لما قاطع الجزائريون الانتخابات التشريعية وما قاطعوا قبل ذلك الاستفتاء على الدستور وما قاطعوا أصلا الانتخابات الرئاسية التي أوصلت عبدالمجيد تبون، وهو بيروقراطي باهت، إلى موقع رئيس الجمهورية. تمتلك الجزائر ثروة إنسانية في غاية الأهمية. يتمتع معظم الدبلوماسيين الجزائريين بمؤهلات عالية في المستوى العالمي. لكن الجزائر تبقى في الوقت ذاته أسيرة نظام يرفض تطوير نفسه، بل إنه عاجز عن ذلك. هذا لا يمنع الاعتراف بأن لدى النظام مؤهلات مذهلة في مجال اختراع الحلول التي تغنيه عن إعادة النظر في تركيبته والتصالع مع الشعب الجزائري... وتغيير نمط تفكيره القائم على أن الجزائر قوة إقليمية. يعتقد النظام أن الجزائر مؤهلة لدور خارج حدودها، بما في ذلك الاعتداء على الجار المغربي عن طريق أداة مثل جبهة "بوليساريو" وقضية مفتعلة مثل قضية الصحراء...

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

ليس تكليف الرئيس عبدالمجيد تبون لأيمن بن عبد الرحمن وزير المال السابق بتشكيل الحكومة الجديدة في الجزائر سوى محاولة أخرى لإعادة تأهيل النظام القائم منذ العام 1965 تاريخ استيلاء هواري بومدين على السلطة بعد ثلاثة أعوام من تاريخ الاستقلال.

هل يمكن إعادة تأهيل النظام الجزائري الذي في أساسه المؤسسة العسكرية التي تدور الحكومات في فلكها؟

يطرح مثل هذا السؤال نفسه في ضوء الانتخابات النيابية التي أجزيت أخيرا وحل فيها حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الحاكم سابقا، في الطليعة، تلاه حزب حركة مجتمع السلم (حمس) الإسلامي الذي كان يطمح إلى لعب دور في تشكيل الحكومة.

ما يجري حاليا في الجزائر، عبر تشكيل حكومة اختصاصيين، أو حكومة تكنوقراط، مناورة أخرى يستهدف النظام منها إثبات أنه لم يفلس بعد لا داخليا ولا إقليميا. هذا نظام مفلس لا يمتلك جرة إعلان إفلاسه

كان "حمس" يطمح إلى ذلك بعد إشارات من تبون إلى احتمال الاستعانة به من أجل تمرير المرحلة الصعبة التي تمر فيها الجزائر. اعتبر الحزب أن الأزمة التي يعيش في ظلها البلد تفرض لجوء رئيس الجمهورية، الذي ليس سوى واجهة للمؤسسة العسكرية، إلى الإسلاميين من أجل تغطية المقاطعة الشعبية للانتخابات. بلغت نسبة هذه المقاطعة 77 في المئة. يعكس الرقم عمق الأزمة التي تمر فيها الجزائر، وهي أزمة تعني بين ما تعنيه الحاجة الماسة إلى إيجاد مصالحة بين الشعب الجزائري من جهة والنظام

## متى يرحل الرئيس؟

العرب  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي  
رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العقبوي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

تجاوزت السلاح المنفلت، ومن تسلط اللادولة على الدولة، واقفا طوال الوقت ليحني حملة السلاح المنفلت، ثم بيسمخ للقائد الميليشيات التي تحدته وأمانته وهذته يقطع أنه بأن يطوق بذراعه كتفي الرئيس، وكأنه يريد أن يقول إن رئيس وزرائكم ليس رئيسا ولا هم بجزءون.

والأكثر غرابة أنه خاطب (أبناء الحشد الشعبي) بقوله، "بكم نستعيد للعراق دوره التاريخي في المنطقه". فاي دور تاريخي يتحدث عنه الرئيس وإيران هي التي تقرر وتامر وتطاع، وهي التي على إمتداد تاريخها الطويل، بينما تحل محل معها الفقر والجوع والخرافة والرشوة وتجارة المخدرات وتزوير الشهادات.

حتى لم يصدق أحد في وصفها أكثر من الرئيس الناكستاني ضياء الحق الذي قال إن "المتعامل مع إيران كالتعامل مع الفحم، لا يناله منه سوى سواد الوجه والبيدين". ورغم أن الكاظمي، منذ أن تولى السلطة في العام الماضي، ظل يحاول أن يبرز نفسه من تهمة التبعية لإيران وميليشياتها إلا أن الواقع الحقيقي الملموس يثبت عليه التهمة كل يوم من أيام حكمه غير الرشيد.

أعلن في بروكسل للممثلين الدائمين لدول حلف شمال الأطلسي، "رفض العراق، بشكل قاطع، استخدام أراضيها للاعتداء على جيرانه". وهو يعلم، ونحن نعلم، والعالم كله يعلم بأن هذا كلام في كلام، وبأنه ليس صاحب قرار، وليس في قدرته أن يفعل ما لا يريد الإيرانيون. واللعبة أكبر منه بكثير، ولن تنتهي عليه وعلى الشعب العراقي بخير، وهي مستمرة، والحبل على الجرار. ويوم سعيد يوم رحيل السيد الرئيس المنتظر، ليربح ويستريح.

السلاح بيد الدولة، ومنع تجاوزات الميليشيات، واستعادة سلطة القانون، وتحرير المعابر من العصابات، ومنع سرقة النفط، والحيلولة دون تهريب الأموال إلى الخارج، وإعداد قانون انتخابات صالح وغير مفلوم تمهيدا لإجراء انتخابات غير مغشوشة، رغم أنه جاء مدعوما، بلا حدود، من الجيش والقوات المسلحة، ومع ما منحته انتفاضة أكتوبر من دعم شعبي هائل لم يتوفر لأحد من أسلافه الفاشلين.

منذ حزيران - يونيو العام الماضي، وحتى حزيران - يونيو الحالي، لم ينجز الكاظمي المعين رئيسا للحكومة أي من المهام التي جاء من أجلها، وأولها وأهمها توفير بيئة انتخابية سليمة، وضبط الأمن، ومنع الاغتيال، والإطاحة بالمختلسين الكبار، وحصر السلاح بيد الدولة

وأخر أخباره السيئة حضوره استعراض الحشد الشعبي الذي أُنبت، بالأسلحة التي عُرضت فيه، أنه جيش حقيقي أقوى من جيش الحكومة، وبالتهافتات والشعارات التي رُفعت فيه برهن على أنه جيش إيراني، لحما ودما وسلاحا. وفي هذا الاستعراض المعيب ظل رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة الذي داب على الشكوى من

موادها، ولم تُنفق على البناء والإعمار والتعليم والصحة والزراعة والصناعة والخدمات نصف الأموال التي دخلت إلى خزينة الدولة وتقع بسرقة نصفها بيته، مع أكوام من المال التي تدفقت على الخزينة.

فقلات سنوات نوري المالكي في دولة رئاسته الثانية، بعد خروج القوات الأميركية 2011، وأربع سنوات حيدر العبادي، وسنة عادل عبدالمهدي الذي طرده انتفاضة تشرين - أكتوبر في أول ديسمبر 2019، وسنة أخرى من حكم الرئيس الحالي، مصطفى الكاظمي الباقى من عهده أشهر قليلة ويرحل ليضمه العراقيون إلى قائمة أسلافه المظرودين المبعوضين المطلوبين للعدالة.

وفي هذه السنوات التسع، مع ألف وخمسمئة مليار دولار، لم تحرر الحكومات الدينية المتعاقبة عائدات النفط من هيمنة الميليشيات التي تتولى تهريبه أو تتلاعب بعدادات تصديره، ولم تضبط المعابر الحدودية، ولم تمنع العصابات من احتلالها وسرقة وتمارين الأمن، وضمان كرامة المواطن، ووقف الاغتيال والاعتقال الكيفي، ومنع سرقة أموال الدولة، لتصبح الناصرية والعمارة والنجف وكربلاء والحلة والديوانية والبصرة والكوت أجمل من روما، وأرقى من أمستردام، ويومها كان سيقال إن أحزاب السلطة قامت بواجبها الوطني والديني والإنساني كاملا، وتُشكر عليه.

وما هو حال العراق اليوم. وطن بلا حدود ولا سيادة ولا كرامة. ومنذ يونيو العام الماضي، وحتى يونيو الحالي، لم ينجز مصطفى الكاظمي المعين رئيسا للحكومة أي من المهام التي جاء من أجلها، وأولها وأهمها توفير بيئة انتخابية سليمة، وضبط الأمن، ومنع الاغتيال، وكشف قتلة المتظاهرين، والإطاحة بالمختلسين الكبار، وحصر

إبراهيم الزبيدي  
كاتب عراقي

يُحتمل السياسيون الحاكمون اليوم قوات الغزو الأمريكي مسؤولة خراب الوطن، بسبب إقدامها على تدمير مؤسسات الدولة، وتعديها نشر الفوضى، بعد حل الجيش وأجهزة الأمن الأخرى.

المواطن العراقي يحملها المسؤولة، أيضا. ولكن لأنها هي التي الملمت السياسيين المتعصبين للمال والسلطة من مقاهي لندن ودمشق وعمان والرياض ونصّبهم حكاما في أغنى وأجمل وطن، وهي تعلم بأن الدولة التي سيحكمونها لن تكون سوى ما هي عليه اليوم، فاشلة مفلسة تسودها شريعة الغاب.

كل هذا صحيح، دون ريب. ولكن قوات الاحتلال الأمريكي خرجت، أو أخرجت من العراق في العام 2011، ونحن اليوم في العام 2021.



الكاظمي خيب آمال العراقيين